مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

مقـال تحليلـي

تفكيك «بنية الإفساد»

قراءة في خطاب السيادة والمحاسبة عند السيد عمار الحكيم

وحدة الدراسات السياسية

تموز / يوليو ٢٠٢٦

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

الملخص

- لا يتعامل المقال مع خطاب السيد عمار الحكيم بوصفه موقفاً ضد الفساد فحسب، بل بوصفه محاولة لإعادة وصل مكافحة الفساد بفكرة السيادة، وتحويل المحاسبة من إجراء قضائي محدود إلى مشروع سياسي يستعيد للدولة احتكارها للشرعية والقانون.
- يميّز التحليل بين «الفساد» بوصفه فعلاً فردياً معزولاً، و«الإفساد» بوصفه بنية متكاملة تعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والثروة وتنتج الفاسدين باستمرار وإن تغيّرت الأسماء والوجوه.
- إسقاط الحصانات غير المعلنة ليس إجراءً قانونياً فحسب، بل خطوة في مشروع أوسع لاستعادة الدولة احتكارها لسلطة المحاسبة والعقاب من الشبكات والولاءات الموازية.
- علنية محاكمة كبار الفاسدين — ومنها الدعوة إلى «محاكمة القرن» — شرط لإعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات العدالة، ورسالة بأن القانون لا يميّز بين صاحب نفوذ ومواطن عادي.
- المعركة الحقيقية ليست مع الأشخاص، بل مع القواعد غير المرئية التي جعلت الفساد جزءاً من آلية عمل النظام السياسي والإداري؛ ومن دون تفكيكها يعيد النظام القديم إنتاج نفسه بأسماء جديدة.

المقدمة

ليس من السهل التمييز بين الخطاب السياسي الذي يلاحق الحدث، والخطاب الذي يسعى إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية نفسها. فالأول ينشغل بردود الأفعال، أما الثاني فيحاول إعادة بناء المفاهيم التي يقوم عليها النظام السياسي برمته. ومن هذا المنظور، تبدو الكلمة الأخيرة للسيد عمار الحكيم بشأن مكافحة الفساد أكثر من مجرد موقف سياسي أو تعليق على قضية راهنة؛ إذ تطرح، في عمقها، سؤالاً يتعلق بطبيعة الدولة العراقية وحدود سيادتها، وبالكيفية التي يمكن من خلالها استعادة المجال العام من قبضة شبكات المصالح التي تمددت خلال سنوات طويلة.

ومن هنا، لا يتعامل هذا المقال مع خطاب السيد عمار الحكيم بوصفه خطاباً ضد الفساد فحسب، بل بوصفه محاولة لإعادة وصل مكافحة الفساد بفكرة السيادة؛ أي تحويل المحاسبة من إجراء قضائي محدود إلى مشروع سياسي يستعيد للدولة احتكارها للشرعية والقانون.

ومن المهم هنا التمييز بين مكافحة الفساد بوصفها عملاً رقابياً محدوداً، ومواجهته بوصفها اختباراً لسيادة الدولة. فحين تكون الدولة قادرة على مساءلة الأقوياء قبل الضعفاء، فإنها لا تحمي المال العام فحسب، بل تثبت أن القانون ما زال هو اللغة المشتركة التي تنتظم بها علاقة المواطن بالسلطة.

أولاً: من الفساد إلى بنية الإفساد

لقد اعتاد الخطاب العام في العراق أن يتعامل مع الفساد باعتباره سلسلة من الجرائم المالية أو حالات فردية لانحراف المسؤولين. غير أن التجارب السياسية المقارنة تكشف أن أخطر مراحل الفساد تبدأ عندما يفقد صفته كاستثناء، ويتحول إلى نظام متكامل يعيد إنتاج نفسه عبر المؤسسات والإجراءات وشبكات النفوذ. عند هذه النقطة لا يصبح الفساد مشكلة قانونية فحسب، وإنما يتحول إلى بنية سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على إنتاج الفاسدين بصورة مستمرة، حتى وإن تغيرت الأسماء والوجوه.

لهذا ربما يكون من الأدق الحديث عن «الإفساد» لا عن «الفساد» وحده. فالفساد قد يبدو، في الوعي العام، فعلاً فردياً معزولاً يرتكبه مسؤول أو موظف، أما الإفساد فهو منظومة كاملة تعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والثروة، وتحوّل الوظيفة العامة من أداة لخدمة المجتمع إلى وسيلة لإعادة توزيع الامتيازات بين جماعات النفوذ. وما يلفت

الانتباه في خطاب السيد الحكيم أنه لا يكتفي بإدانة الممارسات، بل يقترب من تشخيص هذه البنية العميقة التي جعلت الدولة نفسها، في كثير من الأحيان، رهينة لمنظومات موازية تعمل داخلها أكثر مما تعمل لخدمتها.

ولعل البداية بالآية الكريمة:

﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾

لم تكن مجرد استهلال ديني أو توظيف رمزي للنص القرآني، بل بدت محاولة لإعادة تأسيس المعركة ضد الفساد على قاعدة أخلاقية تسبق القانون نفسه. فالقانون، في مثل هذه القضايا، لا يعمل في فراغ؛ إذ يحتاج إلى وجدان عام يرى في الاعتداء على المال العام اعتداءً على الجماعة لا مجرد مخالفة إدارية. ومن هنا فإن استدعاء المرجعية القرآنية لا يقدّم الفساد كخطيئة فردية فحسب، بل كفعل يخرّب العمران السياسي والاجتماعي، ويقوّض معنى الاستخلاف والمسؤولية بوصفهما أساساً أخلاقياً للسلطة.

«فحين تكون الدولة قادرة على مساءلة الأقوياء قبل الضعفاء، فإنها لا تحمي المال العام فحسب، بل تثبت أن القانون ما زال هو اللغة المشتركة التي تنتظم بها علاقة المواطن بالسلطة»

ومن هذه النقطة ينتقل الخطاب إلى أحد أكثر الأسئلة تعقيداً في التجربة العراقية: سؤال الحصانات غير المعلنة. فالدولة الحديثة لا تُقاس فقط بقدرتها على سن القوانين، وإنما بقدرتها على تطبيقها بصورة متساوية. وكلما استطاعت جماعة أو قوة اجتماعية حماية أفرادها من سلطة القضاء، فقدت الدولة جزءاً من سيادتها لمصلحة مراكز قوة موازية. لذلك فإن التأكيد على أن الانتماء السياسي أو الموقع الوظيفي لا ينبغي أن يكون سبباً للإفلات من المحاسبة لا يمثل شعاراً للمساواة فقط، بل إعلاناً عن إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث يصبح القانون المرجعية الوحيدة التي يخضع لها الجميع.

وهنا تتجاوز المسألة بعدها القضائي لتلامس جوهر فكرة الدولة كما صاغها علم السياسة الحديث. فالدولة لا تحتكر القوة المسلحة وحدها، بل تحتكر أيضاً سلطة المحاسبة والعقاب عبر مؤسساتها القانونية. وعندما تتوزع

هذه السلطة بين الجماعات أو الولاءات الفرعية، تنتقل السيادة تدريجياً من المؤسسات إلى الشبكات، ويصبح القانون قابلاً للتفاوض لا قاعدة ملزمة للجميع. ومن هنا فإن إسقاط الحصانات لا يمثل إجراءً قانونياً فحسب، بل خطوة في مشروع أوسع لاستعادة الدولة لوظيفتها الأصلية بوصفها المرجعية العليا التي لا تعلو عليها مرجعية أخرى.

ثانياً: العلنية والمحاسبة بوصفهما استعادة للسيادة

وفي السياق نفسه، تكتسب الدعوة إلى علنية محاكمة كبار الفاسدين دلالة تتجاوز الشفافية الإجرائية. فالفساد يعيش في المناطق المعتمة: في الصفقات المغلقة، والتفاهمات غير المعلنة، والمساحات التي يتراجع فيها حضور القانون. أما العلنية، فليست غاية إعلامية ولا أداة للتشهير، بل شرط لإعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات العدالة، ورسالة بأن القانون لا يميز بين صاحب نفوذ ومواطن عادي.

ولم تأتِ هذه الرؤية من فراغ؛ فقد كان السيد عمار الحكيم قد دعا سابقاً إلى ما سماه «محاكمة القرن» في قضية سرقة الأمانات الضريبية المعروفة إعلامياً بـ«سرقة القرن»، بوصفها محاكمة علنية تكشف للرأي العام حيثيات الجريمة والمتورطين بها. وتكتسب هذه الدعوة أهميتها من أنها تنقل مبدأ الشفافية من مستوى الشعار العام إلى مستوى الاختبار العملي، حيث تصبح المحاسبة العلنية وسيلة لدعم إجراءات الحكومة والقضاء في ملاحقة المتهمين بقضايا الفساد، ورسالة بأن حماية المال العام لا تكتمل إلا حين يرى المجتمع أن الحقيقة لا تُدار في الغرف المغلقة، بل تُعرض أمامه بوصفه صاحب الحق الأول في المعرفة والمساءلة.

إن الأثر الحقيقي للمحاكمة العلنية لا يكمن في العقوبة وحدها، بل في التحول الذي تحدثه داخل الوعي الجمعي. فعندما يرى المواطن أن من كان يُنظر إليه بوصفه فوق القانون يقف أمام القضاء مثل أي مواطن آخر، تبدأ صورة الدولة بالتغير في المخيال الاجتماعي. عندئذ لا تعود العدالة نصاً مجرداً، بل تجربة مرئية تعيد للناس إحساسهم بأن هيبة القانون يمكن أن تكون أقوى من هيبة النفوذ.

«المعركة الحقيقية ليست مع الأشخاص، بل مع القواعد غير المرئية التي تجعل الفساد جزءاً من آلية عمل النظام السياسي والإداري»

غير أن التحدي الأكبر لا يكمن في فتح ملفات الفساد أو إصدار الأحكام، وإنما في القدرة على منع إعادة إنتاج البيئة التي صنعت الفساد أصلاً. فالتاريخ يعلمنا أن كثيراً من الدول نجحت في معاقبة أفراد، لكنها فشلت في تفكيك البنية التي كانت تنتجهم. ولذلك فإن المعركة الحقيقية ليست مع الأشخاص، بل مع القواعد غير المرئية التي تجعل الفساد جزءاً من آلية عمل النظام السياسي والإداري.

ومن دون هذا التحول، قد تتحول محاكمات الفساد إلى لحظات استثنائية سرعان ما يمتصها النظام القديم ويعيد إنتاج نفسه بأسماء جديدة. لذلك فإن القيمة الحقيقية لأي مسار للمحاسبة لا تُقاس بعدد الملفات المفتوحة وحده، بل بقدرته على تغيير قواعد العمل السياسي والإداري التي سمحت للفساد بأن يصبح جزءاً من الحياة اليومية للمؤسسات.

الخاتمة

يمكن القول إن القيمة الفكرية لخطاب السيد عمار الحكيم لا تكمن في إدانته للفساد، فهذه الإدانة تكاد تكون محل إجماع، وإنما في أنه يلامس، بصورة مباشرة أو ضمنية، السؤال الأكثر جوهرية: كيف يمكن استعادة الدولة من داخلها؟ فالمعركة ليست على الأموال المنهوبة وحدها، بل على تعريف السيادة، وعلى إعادة بناء الشرعية، وعلى استرداد الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم. وعندما تُفهم مكافحة الفساد بوصفها مشروعاً لإعادة تأسيس الدولة، لا مجرد حملة لملاحقة المخالفين، فإنها تتحول من سياسة ظرفية إلى رؤية تاريخية أوسع: رؤية تسعى إلى نقل العراق من دولة تتقاسمها شبكات النفوذ إلى دولة يحتكر فيها القانون وحده حق المساءلة، وتصبح فيها العدالة المؤسسية التعبير الأسمى عن السيادة الوطنية.

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH